Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

26 Juillet 2011
26 يوليوز 2011

الصباح
يومية مغربية شاملة

مصادر من مجلس حقوق الإنسان تتهم السلفيين بعرقلة إطلاق سراحهم بعد تمردهم في سجن سلا

أنباء عن قرب الإفراج عن شيوخ السلفية في عيد العرش

■ الرباط: عبد الحق بلشكر ■

مع اقتراب مناسبة عيد العرش بدأت تروج وسط المعتقلين السلفيين أخبار عن قرب الإفراج عن دفعة كبيرة منهم، من ضمنهم من تبقى من شيوخ السلفية وهم، حسن الكتاني، وعمر الحدوشي، وأبو حفص، وذلك بعدما تم الإفراج في 14 أبريل الماضي عن كل من الشيخ محمد الفيزازي، وعبد الكريم الشاذلي. وتحاول عائلات معتقلي ما يعرف بالسلفية الجهادية تنظيم وقفات احتجاجية متتالية أمام المندوبية العامة لإدارة السجون، وأمام عدد من السجون، التي يوجد بها معتقلو ملف الإرهاب. هذا الأسبوع فقط، تمت برمجة وقفة احتجاجية أمام السجن المحلي تولال 2 يوم الاثنين 25 يوليوز، وأخرى أمام استئنافية سلا وأمام السجن المحلي سلا، ويوم الخميس المقبل برمجت تنسيقية الحقيقة التي تضم عائلات المعتقلين ومعتقلين سابقين، وقفة احتجاجية أمام المندوبية العامة لإدارة السجون، وفي يوم الجمعة، 29 يوليوز، ستنظم وقفة احتجاجية أمام السجن المحلي بطنجة. وتقول أسماء مساعد منسقة «تنسيقية الحقيقة»، إن «الهدف الخاص من كل هذه الوقفات هو انتهاز فرصة مناسبة عيد العرش، لإطلاق سراح المعتقلين المظلومين، وإنهاء محنة عائلاتهم وأطفالهم». ويروج وسط المعتقلين أنه توجد لائحة لدى وزارة العدل ستعرض على الديوان الملكي من أجل الإفراج عن دفعة جديدة من المعتقلين، خاصة وأنه كان هناك اتفاق في 25 مارس الماضي إثر اعتصام عدد من المعتقلين في سجن سلا، وتهديدهم، بالانتحار، حيث وعدوا بحضور كل من محمد لبديدي، الكاتب العام لوزارة العدل السابق، وحفيظ بن هاشم مدير إدارة السجون، ومحمد الصبار الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأنه سيتم إطلاقهم على دفعات، حيث كانت الدفعة الأولى تمت في 14 أبريل، لكن مصادر مقربة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، استبعدت إمكانية إطلاق مجموعة أخرى من السلفيين، خاصة بعد «التمرد» الذي قاده السلفيون في يونيو الماضي، والذي خضعوا على إثره للتأديب القاسي، وأكد المصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المعتقلين السلفيين بتمردهم، «عرقلوا مسلسل إطلاق سراحهم»، ومن جهته، قال حفيظ بن هاشم، مدير المندوبية العامة لإدارة السجون، إنه لا علم له بوجود لائحة للعفو عن المعتقلين بمناسبة عيد العرش، مشيرا بدوره إلى أن اتفاق 25 مارس مع المعتقلين كان يستهدف إنهاء تمرد السجناء، داخل السجن، وأنه أطلقت دفعة أولى منهم، «قبل أن يتمردوا من جديد ويلجؤوا إلى التخريب» وبخصوص الاحتجاجات التي تقوم بها عائلات المعتقلين أمام السجون وأمام مندوبية السجون قال بن هاشم، «من حقهم أن يحتجوا كما يشاؤون، ونحن نطبق فقط القانون على المعتقلين»، مشيرا إلى أن السجناء الذين قاموا بالتمرد خضعوا للتأديب، وعندما ستنتهي مدة تأديبهم، سيظلون سجناءَ عاديين، يتمتعون كسائر السجناء بكل الحقوق القانونية».

مظاهرة احتجاجية سابقة لعائلات المعتقلين السلفيين

معتقلون إسلاميون يراسلون القصر من اجل العفو الملكي

أبرزت مصادر مطلعة موثوقة، أن معتقلي السلفية الجهادية، وضعوا رسائل مخصصة للقصر الملكي، لدى مندوبية ادارة السجون، يلتمسون من خلالها العفو الملكي، والافراج عنهم.
وذكرت المصادر أن هذه الرسائل، أرفقت بملاحظات مدراء السجون التي يوجد فيها المعتقلين، وسيرتهم، قبل أن ترفع إلى الجهات المختصة، مبرزا أن "القرار يوجد حاليا بين يدي الجهات العليا". ومن المرتقب أن يتقدم المجلس الوطني بدوره بلائحة ثانية، للافراج عن بعض المعتقلين الاسلاميين، خصوصا الذين لم يتبث تورطهم في أي عملية ارهابية، الى جانب بعض السلفيين الذين قاموا بمراجعات فكرية، وعبروا عن انخراطهم في المسلسل الاصلاح الذي تسير عليه البلاد، ويعيش المعتقلون حالة من الترقب، لكون أنهم ينتظرون الإفراج عنهم، في إحدى الاعياد الوطنية، عيد العرش، وعيد الشباب. الى جانب
أندلس برس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Hespress هسبريس

مراقبون لانتخابات 2007 لم يتوصلوا بتعويضاتهم من الـCNDH

هسبريس ـ مُتابعة :

2011-07-25 01:28:00

أفاد موقع "ريف سوار" الإلكتروني بأن مجوعة من الملاحظين المشكّلين عام 2007 لـ "النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات البرلمانية" يعتزمون مراسلة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، والمنسق الوطني لذات هيئة الرصد، كمال الحبيب، من أجل "المطالبة بالمستحقات المالية التي لم يتوصل بها مراقبو إقليمي النّاظور والدريوش إلى غاية الساعة."

وأضاف ذات المصدر الصحفي بأن رئيس جمعية "أوسان"، محمّد الحموشي، قد كان حينها متحملا لمسؤولية تسجيل المراقبين ومدهم بالشارات التي أصدرها حينها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المجلس الوطني حاليا، كما توصل الحموشي بكافة التوثيقات والتقارير التي عمل عليه الملاحظون بخصوص انتخابات الـ7 من شتنبر 2007 إلاّ أن "مدّ المراقبين بتعويضاتهم المالية لم يتم رغم مرور قرابة الـ4 سنوات."

وأورد "ريف سوار" بأن مراسلة اليازمي والحبيب تعد خطوة أولية قبل اللجوء إلى القضاء ..حيث أضاف: "بعض الفعاليات المدنية تتهم كلاّ من الحموشي، رئيس جمعية أوسان، وكمال الحبيب، المنسق الوطني لنسيج رصد الانتخابات، بالسطو على مستحقاتهم المالية.. وهي تدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتحمل كامل المسؤولية بما يضمن حماية المال العام."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يلتمس محمد الخطابي، الحامل لبطاقة الوطنية رقم 65248 ر، السجين بشارع مالقا رقم 44 بالحسيمة في رسالته توصلت بها «المساء» من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان التدخل من أجل تنفيذ حكم مشمول بالنفاذ المعجل القاضي بإرجاعه إلى عمله بالبنك الشعبي، والذي أثبت القضاء «أني طردت منه تعسفيا»، تقول الشكاية نفسها. وأضافت الشكاية أن صاحبها «أب لطفلة، ومعتقل سياسي سابق في إطار حملة الاعتقالات التي شملت العديد من مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بوجدة سنة 1984، و«أعيش ظروفا اقتصادية واجتماعية قاسية جدا»، يقول المشتكي، مما «جعلني أقصد باب المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليقف بجانبي ويساعدني على استرجاع حقوقي المهضومة» يقول محمد الخطابي في الشكاية نفسها.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme